في النقيض ما عدا[٢٣] ما ذكرها هنا منها فقط. وأما الأشياء التي تغلط في المقدمات فتوهم انها صادقة، فإن الذي عدّد ايضًا منها ها هنا هو ما كان قلّة شعورنا به أكثريًا وكان فعله الكذب دائمًا أو اكثريًا. واما الذي يفعل الغلط اقليًا فهو خاص بالجدل، والذي يفعله على السواء فيشبه ان يكون خاصًا بصناعة الخطابة، وهذه هي حال المثال؛ ولذلك ليس ينبغي ان يعدّ تغليطه جزءًا من هذه الصناعة كما لا يعدّ تغليط الاستقراء، وأيضًا فإن المثال خاص بصناعة الشعر[٢٤].

لكن[٢٥] قد يتشكك في هذا القول فيقال انّا نجد ارسطو قد استعمل مواضع اللاحق في هذا الكتاب، واستعمل قياس العلامة في الخطابة، فكيف الأمر في ذلك؟ **فنقول**: انه انما استعمل موضع اللاحق هنا من حيث هو مغلط في المقدمات انفسها، وقلّة الشعور به هو اكثري، وفعله الغلط ايضًا اكثري. وأمّا اذا اخذ من حيث يأتلف منه في الشكل الثاني فقط فهو معدود في المقنعات لأنه لا يستعمل فيه العكس من حيث هو في الشكل الثاني، ولذلك لم يعددها هنا من اصناف المواضع التي تغلط في صورة القياس استعمال موجبتين في الشكل الثاني. ولهذا السبب لم يعدد ارسطو موضع الابدال هنا لأنه موضع شعري، والغلط العارض عنه هو بالعرض لا بالذات، والمقصود هنا المغلطات بالذات، وموضع الابدال انما يفيد بالذات التمثيل. واذ قد تبيّن هذا فلنرجع الى ما كنا فيه من تلخيص كليات معاني هذا الكتاب.

— ٩ —

[القول في استحالة معرفة كل التبكيتات]

قال: فإذا[١] قد تبيّن هذا فقد تبيّن من كم وجه تكون الأمور المغلطة العامة، وانما تكون من هذه لا من غيرها. فأما ان يكون لنا من ها هنا علم بكل تبكيت واقع في كل صناعة من الصنائع البرهانية، فذلك شيء ليس في قوة هذه القوانين المعطاة ها هنا. ولا ينبغي ان يتعاطى[٢] علم ذلك من ها هنا، بل انما يقدر على

معرفة ذلك في صناعة صناعة من احاط[٣] علمًا بالأشياء الموجودة في تلك الصناعة. ولذلك ما نرى ان التبكيتات العارضة في صناعة صناعة غير متناهية، كما ان المطلوبات فيها غير متناهية، فإن عدد التبكيتات فيها هو على عدد المطالب وحلّها هو لها. وذلك ان الذي يحلّ التبكيت الذي يوجب ان يكون ضلع المربّع مشاركًا للقطر هو الذي يبرهن انه غير مشارك، لأن هذه التبكيتات كما قلنا هي من الأمور الذاتية، والأمور الذاتية انما تحصل في الصنائع اكثر ذلك من قبل الجزئية، وحلّها انما يكون لمن احاط علمًا بذلك المطلوب. فمعرفة هذه التبكيتات الجزئية، اعني الخاصة بصناعة صناعة، ليس لصناعة[٤] واحدة بل لصنائع كثيرة، فتكون معرفة حلّ التبكيتات الهندسية المناسبة لصاحب صناعة الهندسة، والطبية للطبيب. ولذلك ما نرى ان هذه التبكيتات ليس لها غاية، واما التبكيتات العامة فمعرفتها لصناعة[٥] عامة[٦]. الا ان هذه الصناعة، اذ كان ليس من شأنها ان تنصر، اعني صناعة السفسطة، فمعرفتها اذن وحلّها يكون لصناعة معلمة عامة، وتلك هي صناعة الجدل. ولذلك ما نرى ان الذي قيل من ذلك في هذا الكتاب هو من جهة جزء من صناعة الجدل. فقد تبيّن من هذا انه ليس لهذه الصناعة حلّ[٧] المغلطات الجزئية ولا العامة الا من جهة انها جزء من صناعة الجدل.

قلت[٨]: لكن[٩] ارسطو لما نظر في هذه الصناعة هي[١٠] من جهة انها جزء من صناعة الجدل، اعطى ها هنا القوانين التي بها تحلّ هذه المغلطات وجعلها جزءًا من هذا الكتاب.

— ١٠ —

[القول في حجج الالفاظ وفي حجج المعاني]

قال: وليس الكلام ينقسم قسمين فيكون: منه ما يدلّ بحسب ضمير المتكلم واعتقاده وهي الدلالة التي تخص المتكلم، ومنه ما يدلّ نحو[١] الاسم وهي الدلالة التي تخص السامع، وان الخطأ العارض من قبل دلالة المسموع لا من قبل دلالة الضمير، بحسب ما اعتقد في ذلك قوم، يشير به الى افلاطون.